

## الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام

2 فبراير 2021

سيعقد الوزراء مؤتمراً تعزيز الاقتصاد الأزرق المستدام بمنطقة حوض البحر المتوسط في الثاني من فبراير 2021 تحت مظلة الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط بين كل من معالي المهندس مروان الخيطان وزير النقل بالملكة الأردنية الهاشمية، وسعادة السيد فيرجينوس سينكيفيتشوس، المفوض المسؤول عن البيئة والمحيطات ومصايد الأسماك في الاتحاد الأوروبي، وفي حضور السيد/ ناصر كامل، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط،

### 1. إن أشار المؤتمر إلى

- a. الإعلان المشترك للقمة من أجل المتوسط المنعقدة في باريس في 13 يوليو 2008، وإعلان مرسيليا في 3-4 نوفمبر 2008؛
- b. الإعلان الوزاري الأول للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق بتاريخ 17 نوفمبر 2015؛
- c. الإعلانات الوزارية للاتحاد من أجل المتوسط ذات الصلة، بما في ذلك الإعلان بشأن النقل (نوفمبر 2013)، وبشأن البيئة وتغير المناخ (مايو 2014)، وبشأن التعاون من خلال البحث والابتكار (مايو 2017) وبشأن التوظيف والعمل (أبريل 2019)؛
- d. "جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030"، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة: "حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة"، والأهداف الأخرى المتعلقة بالمحيطات، وخطة عمل أديس أبابا المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المستدامة الذي عقد في عام 2015؛
- e. اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط ("اتفاقية برشلونة")، وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، واستراتيجية البحر الأبيض المتوسط 2016-2025 للتنمية المستدامة؛ ونتائج الاجتماع الحادي والعشرين للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية (ديسمبر 2019)، وإعلان نابولي الوزاري، مع الالتزام بإجراءات ملموسة لحماية البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك دعم الاقتصاد الأزرق المستدام والتحول البيئي في المنطقة؛
- f. اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار<sup>1</sup>، والاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة، والاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف والقانون الدولي العرفي، المتعلقة بالأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك من أجل الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها؛
- g. اتفاقية باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ((UNFCCC)؛ بالإضافة إلى نتائج مؤتمر الأطراف الخامس والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي تتناول المحيطات وتسلط الضوء على أهميتها، من بين عدة أمور أخرى، ودعوة الأطراف للنظر في كيفية تعزيز إجراءات التخفيف والتكيف في هذا السياق
- h. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي (CBD) وعملها على وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، مع التركيز على البيئة البحرية، ليتم اعتماد هذا الإطار في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف (COP 15).

2. **الإقرار** بالموعد النهائي لعام 2020 باعتباره أمراً حاسماً لتحقيق جدول أعمال 2030، ولا سيما الهدف 14 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحفاظ على المحيطات والبحار والموارد البحرية والاستخدام المستدام لها، **والإحاطة علماً** بالمنندييات الدولية القادمة مثل مؤتمر الأمم المتحدة للمحيطات، والمؤتمر العالمي للحفظ التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN) وعقد الأمم المتحدة 2021-2030 لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة؛

<sup>1</sup> <https://ufmsecretariat.org/ref1/>  
<sup>2</sup> <https://ufmsecretariat.org/ref2/>

3. **وإن يشير إلى** الولاية السياسية والتوصيات الواردة في الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2015 بشأن الاقتصاد الأزرق، وإذ يأخذ في الاعتبار "مراجعة تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الاقتصاد الأزرق" الذي أعدته أمانة الاتحاد من أجل المتوسط؛

4. **وإن يرحب** بإنجاز المخرجات التالية بنجاح:

- a. تأسيس مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق التابعة للاتحاد من أجل المتوسط<sup>3</sup>؛
  - b. تأسيس منصة أصحاب المصلحة للاقتصاد الأزرق المتوسطي<sup>4</sup>؛
  - c. اعتماد العديد من بلدان الاتحاد من أجل المتوسط لاستراتيجيات الاقتصاد الأزرق باتباع نهج شامل لعدة قطاعات والذي تم تطويره بالتعاون الوثيق مع أصحاب المصلحة؛
  - d. إنشاء مرفق للمساعدة الفنية لدعم حوار السياسات الإقليمية بشأن السياسة البحرية المتكاملة وأنشطة بناء القدرات في مختلف قطاعات الاقتصاد الأزرق، ولا سيما لصالح بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط؛
  - e. إطلاق "مبادرة التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في غرب البحر الأبيض المتوسط" (WestMED) وإعلان الجزائر الوزاري بشأن الاقتصاد الأزرق (ديسمبر 2018)؛
  - f. توسيع نطاق البحث والابتكار للوظائف الزرقاء والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط (مبادرة BLUEMED) مع التطلع إلى تضمين جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط تدريجياً، بالتعاون الوثيق مع أمانة الاتحاد من أجل المتوسط؛ و
  - g. إطلاق العديد من البرامج والمشاريع بتمويل مشترك من قبل مختلف أدوات الاتحاد الأوروبي مثل Horizon 2020، والصندوق الأوروبي البحري ومصايد الأسماك، وأداة الجوار الأوروبية، والصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية، وبرنامج تسهيل ربط أوروبا؛
5. **مع الإحاطة علماً** بالمدخلات ذات الصلة المقدمة من أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق من خلال المشاورة عبر الإنترنت التي نظمتها أمانة الاتحاد من أجل المتوسط في مارس 2020؛
6. **وإن يساورنا القلق** إزاء التأثير الكبير لوباء COVID-19 على النشاط الاقتصادي والتوظيف في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وأن هذه الأزمة الاجتماعية والاقتصادية قد تؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الموجودة مسبقاً بين البلدان وداخل المجتمعات؛
7. **مع الأخذ في الاعتبار** أن الآثار السلبية للوباء، مثلها مثل الأنشطة البحرية نفسها، مترابطة أيضاً؛ وأن أي استراتيجية أو تدخل لتسريع الانتعاش وجعل الاقتصاد الأزرق أكثر مرونة ينبغي بالتالي تطبيقه عبر القطاعات والنظر في الآثار المحتملة عبر الحدود؛
8. **وإن يؤكد على**
- a. التحديات البيئية المتزايدة والمتعلقة بالمناخ التي تواجه المنطقة بأكملها، والتي تفاقت بسبب النمو السكاني السريع والتوسع الحضري الساحلي إلى جانب الاستخدام غير المستدام للموارد البحرية؛
  - b. حقيقة أن مخاطر تفشي الأمراض حيوانية المنشأ مع احتمال حدوث جائحة تزداد بسبب تأثير تغير المناخ والضغوط البشرية على النظم البيئية، مما يؤدي أيضاً إلى زيادة القابلية للتأثر والتعرض لهذه المخاطر؛
  - c. الحاجة إلى التصدي بشكل مناسب للتحديات البيئية والمتعلقة بالمناخ التي تواجه المنطقة بأكملها، فضلاً عن آثارها التراكمية لضمان الرفاهية الاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية في المنطقة؛
  - d. أهمية تطبيق النهج القائم على النظام الإيكولوجي، والمبدأ التحوطي واستخدام أفضل النصائح العلمية المتاحة لوضع السياسات والتدابير ذات الصلة؛
9. **وإن يعيد التأكيد على** إمكانيات الاقتصاد الأزرق لتعزيز النمو المستدام والعمل اللائق والحد من الفقر في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛

<sup>3</sup> حلت "مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق" محل "مجموعة العمل المعنية بالسياسة البحرية المتكاملة (IMP) في البحر المتوسط"، بعد الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2015 بشأن الاقتصاد الأزرق.

<sup>4</sup> حلت منصة أصحاب المصلحة للاقتصاد الأزرق المتوسطي محل مركز المعرفة الافتراضي وأخذت في الاعتبار الاحتياجات المتزايدة التي عبر عنها أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق وفقاً للإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2015 بشأن الاقتصاد الأزرق.

10. **وإن يضع في الاعتبار** أن الاقتصاد الأزرق المستدام يشمل جميع الأنشطة البحرية والساحلية التي توفيق بين النمو الاقتصادي وتحسين سبل العيش والإدماج الاجتماعي وحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية والتنوع البيولوجي والاستخدام المستدام للموارد والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه؛

11. **وإن يقر**

a. بالحاجة إلى تمكين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من التمتع الكامل بفوائد الاقتصاد الأزرق المستدام من خلال التمويل الكافي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، مع مراعاة احتياجات وأولويات البلدان؛  
b. والحاجة إلى تعزيز مشاركة المواطنين وأصحاب المصلحة ولاسيما إشراك الأجيال الشابة؛

12. **ويعيد الوزراء التأكيد** على الدور المهم للاتحاد من أجل المتوسط في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، ودعم التكامل والشراكة، والحاجة إلى تزويد أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بالدعم الكافي والوسائل اللازمة لأداء مهامها بشكل صحيح؛

13. **ويتفق الوزراء** على أن الاستجابات السياسية المنسقة والشاملة والمتسقة ضرورية لتسريع تعافي الاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط وضمان استدامته على المدى الطويل، **ويدعون** إلى مزيد من الإجراءات في المجالات التالية:

**فيما يتعلق بالحوكمة ومستقبل استراتيجيات حوض البحر في منطقة البحر الأبيض المتوسط:**

14. **يكلف** الوزراء أمانة الاتحاد من أجل المتوسط تعزيز الحوار بين البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط وأصحاب المصلحة بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام، وتعظيم التنسيق الإقليمي، والشراكات، وفرص التعاون وتجميع الموارد - بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط - اتفاقية برشلونة وغيرها من الشركاء المعنيين، **والانتزاع** بمواصلة عملهم البناء داخل مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق؛

15. **يرحب** الوزراء بالمقترحات التي قدمها ممثلو المجتمع المدني من 10 دول في قمة الضفتين لتطوير مشاريع ملموسة في مجالات التنمية المستدامة ودعم شباب البحر الأبيض المتوسط وتطوير التكنولوجيا الرقمية والثقافة والاقتصاد الدائري؛

16. **يدرك** الوزراء التنفيذ الجاري لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة البحر الأدرياتيكي والأيووني (EUSAIR) **ويدعون** الدول الأعضاء المشاركة إلى الاستفادة الكاملة من الصناديق الهيكلية والاستثمارية الأوروبية المستقبلية (ESIF) و أداة المساعدة لمرحلة ما قبل الانضمام للاتحاد الأوروبي (IPA) وبما فيه برامج Interreg في المستقبل لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام بشكل فعال في منطقة البحر الأدرياتيكي والأيووني؛

17. **يقر** الوزراء بكل من مبادرة WestMED و EUSAIR كأمانة ناجحة للتعاون تركز على أهداف واضحة وأولويات وأهداف قابلة للقياس ومحفز لتطوير مشاريع الاقتصاد الأزرق المستدامة في المنطقة؛

18. **يدعو** الوزراء إلى مزيد من الفرص لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، فضلاً عن التعاون بين بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتعظيم إمكانات المبادرات شبة الإقليمية المذكورتين أعلاه وتشجيع مشاركة بلدان الاتحاد من أجل المتوسط الأخرى في الأنشطة ذات الصلة؛

19. **يدعو** الوزراء السلطات الإدارية ذات الصلة<sup>5</sup> والدول المشاركة إلى زيادة تعزيز التآزر بين البرامج الإقليمية (Interreg) المستقبلية وصناديق الاتحاد الأوروبي الأخرى، ومواءمتها إلى أقصى حد ممكن لتلبية احتياجات المنطقة بأكملها مع تجنب التمويل المزدوج، وتعزيز مساهمتها في تحقيق أهداف السياسة الموضوعية إما في سياق الاتحاد من أجل المتوسط، أو في سياق الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأخرى، أو في سياق اتفاقيات التعاون الإقليمي الأخرى؛

20. **يشجع** الوزراء على إشراك جميع السلطات الوطنية والمحلية ذات الصلة؛

21. **يدعو** الوزراء الجهات المانحة الأخرى إلى زيادة دعم التعاون المثمر في المنطقة واستكمال الإجراءات الجارية والمستقبلية، قدر الإمكان وبالشكل المناسب؛

**فيما يتعلق بالبحوث والابتكار البحرية والمهارات والوظائف والتوظيف:**

<sup>5</sup> السلطات الإدارية هي السلطات الوطنية المسؤولة عن البرامج المالية للاتحاد الأوروبي.

22. **إن يساورهم القلق** بشأن الفوارق في البحث والابتكار وتأثيرها المحتمل على التنمية المستدامة للاقتصاد الأزرق في المنطقة؛

23. **وإن يساورهم القلق** أيضاً إزاء عدم التوافق بين مهارات القوى العاملة والاحتياجات المتطورة للصناعة، فضلاً عن نقص الوظائف الجذابة في هذا القطاع؛

24. **يرحب الوزراء** بالتنفيذ المستمر لمبادرة BLUEMED وجدول أعمالها الخاص بالبحث الاستراتيجي والابتكار، فضلاً عن مسارات عملها المختلفة؛

25. كما **يرحب الوزراء** باستمرار برنامج كوبرنيكوس التابع للاتحاد الأوروبي كعامل تمكين رئيسي للرصد البيئي والتكيف مع تغير المناخ وتنمية الاقتصاد الأزرق وذلك في إطار القلق إزاء الافتقار إلى البيانات المنهجية المتعلقة بتأثير تغير المناخ على المحيطات؛

26. **ويعيد الوزراء التأكيد على:**

a. الحاجة إلى الاستثمار في المراد الاجتماعية والاقتصادية وتقديم الأدلة العلمية لدعم النهج المتكاملة لتنمية الاقتصاد الأزرق المستدام؛

b. أن هناك حاجة إلى استثمارات البحث والابتكار على جميع المستويات لمواجهة التحديات الرئيسية في المنطقة، وتقديم حلول مصممة خصيصاً للمجتمع بأسره، وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة في الاقتصاد الأزرق؛

c. الحاجة إلى إعطاء الأولوية للتعليم والتدريب المهني والقدرات العلمية بما في ذلك نقل التكنولوجيا لتوقع الاتجاهات التكنولوجية التحولية وتعزيز التحولات العادلة؛

d. أهمية العمل عن كثب مع القطاع الخاص لتعزيز الابتكار وتحديد ومعالجة فجوات المهارات؛

27. **يدعو الوزراء إلى**

a. تبني خطة تنفيذ BLUEMED واستمرار مبادرة BLUEMED للوظائف الزرقاء والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط في إطار برنامج Horizon Europe، كعنصر رئيسي للتنفيذ المتكامل لجدول أعمال البحث والابتكار لمنطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال جهد منسق متعدد البرامج؛

b. الترويج لمبادرة Startup Europe Mediterranean (SEMED) التي تهدف، بالشراكة مع BLUEMED، إلى الربط بين جميع الجهات الفاعلة في نظام الابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط بالإضافة إلى الأدوات والمبادرات الأخرى لدعم التنمية المستدامة وخلق فرص العمل والقدرة التنافسية للشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأزرق؛

c. استمرار وزيادة تطوير خدمة كوبرنيكوس البحرية لمواجهة التحديات الساحلية على النحو الذي دعت إليه الورقة البيضاء لمجموعة MED7 تحت عنوان "كوبرنيكوس للاقتصاد الأزرق في البحر الأبيض المتوسط وما وراءه"؛

d. إنشاء مجموعات الاقتصاد الأزرق - بما في ذلك المجموعات عبر الوطنية، وتعزيز التجمعات القائمة، وزيادة التعاون بين المجموعات الوطنية في البحر الأبيض المتوسط؛

e. على أصحاب المصلحة العمل معاً في شراكات خاصة بقطاعات محددة لوضع وتنفيذ استراتيجيات لمعالجة الفجوات في المهارات وتعزيز العمل اللائق والتدريب المخصص لقطاعات الاقتصاد الأزرق؛

f. زيادة استخدام منصة أصحاب المصلحة للاقتصاد الأزرق المتوسطي التي تديرها أمانة الاتحاد من أجل المتوسط لتسهيل التواصل بين شبكات التعليم القائمة، وتبادل المعلومات بما في ذلك الأدوات التربوية والعمل كواجهة لبرامج التنقل؛

g. تتعاون دول الاتحاد من أجل المتوسط معاً في المحافل الدولية ذات الصلة لتكثيف متطلبات التدريب والتعليم للمهن المتعلقة بالبحرية، في ضوء التطورات التكنولوجية والالتزامات المتعلقة بالمناخ؛

**فيما يتعلق بالغذاء المستدام من البحر: مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية:**

28. **مع التأكيد على أن مصائد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط ذات أهمية حيوية للأمن الغذائي، وتوفر قيمة اجتماعية اقتصادية أساسية للمجتمعات الساحلية المعرضة للخطر في جميع أنحاء المنطقة؛**

29. **يُنكر** الوزراء بالدور المهم الذي تلعبه الهيئة العامة لمصايد الأسماك في منطقة البحر الأبيض المتوسط (GFCM) باعتبارها الركيزة الأساسية للتعاون الإقليمي في مجال مصايد الأسماك **ويحثون** جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على الامتثال لتوصيات الإدارة التي اعتمدها الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط بهدف إدارة المخزونات الرئيسية بشكل مستدام في المنطقة وتطوير تربية الأحياء المائية المستدامة
30. **يرحب** الوزراء باعتماد إعلان MedFish4Ever الوزاري<sup>6</sup> كالتزام سياسي قوي لضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لموارد مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط للأجيال الحالية والمقبلة؛
31. **يشجع الوزراء بشدة** على تبني إستراتيجية جديدة طموحة للهيئة العامة لمصايد الأسماك في الفترة 2021-2025 لتحفيز إدارة مصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط نحو زيادة الاستدامة؛
32. **يحث** الوزراء جميع البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط على تطبيق نهج قائم على النظام الإيكولوجي لإدارة مصايد الأسماك وتوفير الحماية الكافية للبيئات البحرية، ولا سيما الأنواع المعرضة للخطر والموائل الحساسة، من خلال إنشاء وتعزيز المناطق البحرية المحمية ومناطق مصايد الأسماك المحظورة<sup>7</sup>؛
33. **يشدد** الوزراء على الحاجة الملحة للحد من التأثيرات البشرية المنشأ، مثل تغير المناخ، وجميع أشكال التلوث، بما في ذلك التلوث البري والبحري، والتلوث من الهواء، والتلوث الكيميائي، والمغذيات الزائدة، والضوضاء تحت الماء، فضلاً عن الكائنات الغريبة الغازية وفقاً لهدف الوصول إلى حالة بيئية جيدة ضمن عملية نهج النظام الإيكولوجي لتفافية برشلونة؛
34. **يرحب** الوزراء بالمبادرات الرامية إلى زيادة التعاون بين بلدان البحر الأبيض المتوسط في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، خطة عمل الهيئة العامة لمصايد الأسماك غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (IPOA-IUU) والتعاون بين الوكالة الأوروبية لمراقبة مصايد الأسماك (EFCA) والسلطات الوطنية لمراقبة مصايد الأسماك؛
35. **يشير** الوزراء إلى أهمية قطاع مصايد الأسماك الصغيرة (SSF) في دعم سبل عيش المجتمعات الساحلية عبر البحر الأبيض المتوسط، **ويدعون** إلى مزيد من الدعم لخطة العمل الإقليمية لمصايد الأسماك الصغيرة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود التابعة لـ (RPOA-SSF) كالتزام سياسي حيوي لتقوية ودعم مصايد الأسماك الصغيرة المستدامة في المنطقة بالإضافة إلى قدرتها على الصمود أمام الصدمات؛
36. **مع الأخذ في الاعتبار** إمكانات تنمية تربية الأحياء المائية والاقتصاد الحيوي الأزرق في البحر الأبيض المتوسط، **يؤكد** الوزراء على استراتيجية الهيئة العامة لمصايد الأسماك للتنمية المستدامة لتربية الأحياء المائية باعتبارها وسيلة لضمان تكافؤ الفرص في البحر الأبيض المتوسط والحصول على قطاع تربية أحياء مائية أكثر تنافسية واستدامة وربحاً وإنصافاً؛
37. **يدعو** الوزراء إلى مزيد من البحث والابتكار والدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة لتنويع الاقتصاد الحيوي الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط **ويدعون** بلدان الاتحاد من أجل المتوسط للاستثمار في ابتكار السوق، بما في ذلك التوسيم البيئي وإمكانية التتبع لدعم أنظمة المأكولات البحرية الأكثر استدامة ومرونة.

### فيما يتعلق بالنقل البحري والموانئ المستدامة والمحايدة مناخياً والخالية من التلوث:

38. **مع الأخذ في الاعتبار** الدور الحيوي والاستراتيجي للنقل البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ودوره في ضمان الربط بين البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وكذلك الدور المحتمل لقطاع الشحن في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية وحاجة هذا القطاع إلى معالجة تحديات البيئة وتغير المناخ والتحديات الاجتماعية؛
39. **وبالإشارة** إلى الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن النقل وخطة عمل النقل الإقليمي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، **وترحبها** بالعمل الجاري نحو خطة عمل استراتيجية للاتحاد من أجل المتوسط للربط عن طريق وسائل النقل؛

<sup>6</sup> تم التوقيع على إعلان MedFish4Ever في 30 مارس 2017 من قبل ستة عشر دولة، هم ألبانيا والجزائر والبوسنة والهرسك وكرواتيا وقبرص وفرنسا واليونان وإيطاليا ومالطا وموناكو والجبل الأسود والمغرب وسلوفينيا وإسبانيا وتونس وتركيا، بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي.

<sup>7</sup> مع عدم الإخلال بالحقوق السيادية للدول، بما في ذلك في المياه الدولية، ووفقاً للقوانين الدولية على أساس التعاون بين الدول وشريطة الاتفاق عليها في المجالات ذات الصلة.

40. **يرحب** الوزراء ببدء سريان متطلبات المنظمة البحرية الدولية (IMO) في عام 2020 التي تحدد حد الكبريت العالمي بنسبة 0.50 ٪ في الوقود البحري، بموجب الملحق السادس للاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ((MARPOL، للحد من التلوث في الهواء ذي الصلة. في جميع أنحاء العالم بما في ذلك حوض البحر الأبيض المتوسط؛
41. **يشدد** الوزراء على أهمية امتثال جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لحد 0.50٪ من الكبريت في الوقود البحري، **ويدعون** جميع البلدان المشاطئة للاتحاد من أجل المتوسط، التي لم تفعل ذلك بعد، للتصديق على الملحق السادس لاتفاقية ماربول في أقرب وقت ممكن، لتعظيم الفوائد الصحية والبيئية،
42. **يرحب الوزراء** بقرار الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة في ديسمبر 2019، لاعتماد خارطة طريق لمقترح من أجل التعيين المحتمل للبحر الأبيض المتوسط، ككل كمنطقة للتحكم في انبعاثات أكسيد الكبريت (SOx ECA)، وفقاً للملحق السادس لاتفاقية ماربول بهدف تقديم اقتراح إلى المنظمة البحرية الدولية لعام 2022 بناء على نتائج الدراسات الاقتصادية والاجتماعية وقرار الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف **والدعم** للتحضير لها في الوقت المناسب من أجل دخول Med SOx ECA حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن، وفقاً لخارطة الطريق؛
43. لتعزيز انتقال أساطيل وموانئ البحر المتوسط نحو الحياض الكربوني وانعدام التلوث، **يدعو** الوزراء إلى تعزيز الخبرة وتعزيز الاستثمارات في البنية التحتية مع مراعاة الاحتياجات والأولويات المحددة لبلدان البحر الأبيض المتوسط؛ بما في ذلك الاستثمارات في توفير إمدادات الطاقة البرية وتقنيات توفير الطاقة لأنشطة الموانئ وكذلك في تطوير أنواع الوقود البديلة والوقود الانتقالي حسب الاقتضاء، وكفاءة الطاقة الفنية والتشغيلية للسفن؛
44. **يشجع** الوزراء بلدان البحر الأبيض المتوسط على التعاون والمشاركة بنشاط في تنفيذ المشاريع المشتركة في توفير الطاقة النظيفة والتكنولوجيا، **ويرحبون** بتأسيس مجموعة WestMED الفنية المعنية بالنقل المستدام / الشحن الأخضر؛
45. **يشدد** الوزراء على أهمية تطوير الوسائل اللازمة لتسهيل التجارة البحرية مثل بيئة إدارية رقمية بالكامل للنقل عبر المياه من شأنها أن تقلل من تكاليف المشغلين وتزيد من كفاءة وفعالية الإدارات، بما في ذلك رقمنة إجراءات الإبلاغ في الموانئ واللازمة لتحقيق الفوائد الكاملة لنظام النافذة الواحدة البحرية.
46. **يوكد** الوزراء على الحاجة إلى ضمان تفكيك السفن البحرية بطريقة سليمة بيئياً وتحترم حقوق العمال؛ وفي هذا الصدد، يدعون دول البحر الأبيض المتوسط إلى التصديق على اتفاقية هونغ كونغ الدولية لإعادة التدوير الآمن والسليم بيئياً للسفن، والتأكد من أن السفن التي ترفع علمها لا يتم تفكيكها إلا في المرافق التي تلبى المعايير الاجتماعية والبيئية العالية؛

#### فيما يتعلق بالتفاعلات بين القمامة البحرية والاقتصاد الأزرق:

47. **بالنظر** في التأثير السلبي للتلوث البلاستيكي والبلاستيك الجزئي على البيئة البحرية وأيضاً على أنشطة الاقتصاد الأزرق - لاسيما السياحة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
48. **يرحب** الوزراء بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الإقليمية بشأن إدارة القمامة البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وتطبيق نهج الاستهلاك والإنتاج المستدامين وفقاً للاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط بشأن البيئة وتغير المناخ لعام 2014، والموافقة التالية على الخطة الإقليمية لعام 2016 خطة العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين (SCP) لاتفاقية برشلونة؛
49. **يرحب** الوزراء بدعم أمانة الاتحاد من أجل المتوسط وإجراءاتها لتعزيز التنسيق الإقليمي والشراكة بشأن القمامة البحرية ربما ضمن نهج اقتصاد دائري أخضر أوسع، بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية برشلونة والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين (الدوليين والإقليميين والوطنيين والمحليين) **ودعوة** جميع بلدان الاتحاد من أجل المتوسط إلى تطوير المزيد من المبادرات لرفع مستوى الوعي العام بشأن القمامة البحرية ومعالجتها، بما في ذلك المواد البلاستيكية الجزئية، من خلال إجراءات تشمل مراقبة النفايات البحرية وإزالتها من بين أمور أخرى؛
50. **يرحب** الوزراء بالمبادرة التجريبية BLUEMED من أجل "بحر متوسطي صحي وخالي من البلاستيك"، والتي تم إطلاقها في عام 2018، **ويدعون** جميع دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى المساهمة في تنفيذها حسب الاقتضاء، ولا سيما تحديد مبادرات الممارسات الجيدة التي تشرك بشكل فعال الجهات الفاعلة العامة والخاصة، فضلاً عن التشريعات والحلول التكنولوجية لمنع هذه الظاهرة، واستعادة وتأمين البلاستيك الموجود بالفعل في البحر وإمكانية تطوير بدائل للمواد البلاستيكية؛
51. **يرحب** الوزراء كذلك بالتزام اتفاقية برشلونة COP 21 لاتخاذ إجراءات عاجلة لمنع تسرب البلاستيك في البحر الأبيض المتوسط، من خلال تعزيز تدابير الوقاية والنهج الدائرية، واعتماد خطط وطنية لتحقيق تدريجي لجمع النفايات البلاستيكية وإعادة تدويرها بنسبة 100٪ بحلول عام 2025؛

### فيما يتعلق بالحد من القمامة البحرية الناتجة عن قطاعات الاقتصاد الأزرق:

52. يرحب الوزراء بخطة عمل المنظمة البحرية الدولية التي تتناول القمامة البحرية ويدعون الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تحسين مرافق الاستقبال في الموانئ لضمان الجمع السليم للنفايات الناتجة عن جميع الأنشطة البحرية وإعادة تدويرها؛

53. يدعو الوزراء إلى تبادل أفضل الممارسات لمعالجة قضية القمامة البحرية من تربية الأحياء المائية ومسألة معدات الصيد المهجورة أو المفقودة أو المهملة في إطار الهيئة العامة لمصايد الأسماك، ودعوة البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط للمشاركة مع الصيادين لإشراكهم في جمع النفايات البحرية من البحر.

### فيما يتعلق بالسياحة الساحلية والبحرية:

54. يسلط الوزراء الضوء على أن السياحة الساحلية والبحرية هي أحد القطاعات الاقتصادية الرئيسية لبلدان البحر الأبيض المتوسط بسواحلها ومدن ساحلية يسهل الوصول إليها وجذابة، ولكن هذا القطاع له تأثيرات كبيرة على البيئة والمجتمعات المحلية؛

55. يسلط الوزراء الضوء على أن النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية المحفوظة والتراث الثقافي البحري تساهم في جاذبية المناطق الساحلية؛

56. يقر الوزراء بأن السياسات ذات الصلة، بما في ذلك البحث والابتكار، يجب أن تفر بتأثيرات الأنشطة السياحية على المناطق الساحلية، وهشاشة وتعقيد النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية؛

57. واهتماماً بالآثار المدمرة لوباء COVID-19 على قطاع السياحة وبشكل غير مباشر على قطاعات الاقتصاد الأزرق الأخرى، يتفق الوزراء على:

- a. تعزيز تنسيق السياسات وتعاون أصحاب المصلحة وآليات التعاون لتقوية مرونة قطاع السياحة في البحر الأبيض المتوسط؛
- b. وضع خطط شاملة للرصد والتقييم والإحصاء وتعزيز رقمنة القطاع؛
- c. تنفيذ استراتيجيات قطاعية وخطط عمل للتقليل انبعاثات الكربون الناشئة عن صناعة السياحة بأكملها والحد منها، بما في ذلك النقل البحري المرتبط بالسياحة؛
- d. معالجة السياحة الموسمية والسياحة المفرطة من خلال الترويج لتنوع العرض السياحي، وتشجيع السياحة القائمة على الخبرة والبطيئة وكذلك ربط المناطق النائية؛
- e. تعزيز السياحة البيئية والسياحة المتخصصة، بما في ذلك أنشطة مثل سياحة صيد الأسماك، وسياحة الطهي، والسياحة الرياضية، من بين أمور أخرى؛
- f. تعزيز السياسات المالية والاستثمارية لدعم السياحة الساحلية والبحرية المستدامة.

### فيما يتعلق بالتخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية:

58. مع تسليط الضوء على المنافسة المتزايدة في استخدام الفضاء والموارد البحرية والساحلية في البحر الأبيض المتوسط والحاجة إلى زيادة الجهود للسيطرة وتقليل الآثار المرتبطة بتوسيع الأنشطة في المناطق الساحلية وفي البحر مع زيادة تغطية المناطق المحمية البحرية؛

59. يدرك الوزراء أن أدوات مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) القائمة على النظام الإيكولوجي والتخطيط المكاني البحري (MSP) مهمة لتمكين تطوير قطاعات وأنشطة الاقتصاد الأزرق المستدامة، وجذب الاستثمار، وتقليل الآثار على البيئة؛

60. يشدد الوزراء على أهمية الحفاظ على النظم الإيكولوجية وتعزيزها، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، ولا سيما من خلال المناطق المحمية البحرية والساحلية المترابطة والمدارة بشكل فعال، ويبرزون أهمية الحفاظ على الارتباط بالأراضي الرطبة الداخلية بما يتماشى مع التوصيات المعتمدة بموجب اتفاقية رامسار؛

61. يشير الوزراء إلى الاستخدام التدريجي للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM) والتخطيط المكاني البحري (MSP) كأداة حوكمة منذ اعتماد الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط لعام 2015 بشأن الاقتصاد الأزرق، ويرحبون بعمل اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو بشأن التخطيط المكاني البحري في غرب

البحر الأبيض المتوسط و **دعوة** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط لزيادة استخدام التخطيط المكاني البحري لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، بما في ذلك من خلال معالجة التفاعلات بين البر والبحر، حسب الاقتضاء؛

62. **يُتني** الوزراء على البلدان الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط التي طورت استراتيجيات وطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية و **يُدعون** إلى تطويرها وتحديثها، عند الضرورة، من خلال توفير الدعم المالي والفني الكافي؛

63. **يرحب** الوزراء بتبني الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة، التي عقدت في ديسمبر / كانون الأول 2019، للإطار الإقليمي المشترك للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، كوثيقة إرشادية لتسهيل تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط؛

64. **يعترف** الوزراء بالدور الحاسم الذي تلعبه السلطات الوطنية والمحلية في MSP و ICZM و **يُدعون** إلى مزيد من المشاركة والتنسيق حسب الاقتضاء؛

### فيما يتعلق بالطاقات البحرية المتجددة:

65. **يدرك** الوزراء أن الطاقات البحرية المتجددة (MRE's) يمكن أن تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق أهداف التخفيض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وفي مكافحة تغير المناخ؛

66. **يُقر** الوزراء بالدور المحتمل للطاقات البحرية المتجددة في التنمية المستدامة لاقتصاديات المناطق الساحلية والجزر والحاجة إلى تعاون إقليمي أوثق؛

67. **يُدعو** الوزراء إلى التعاون في مجال البحث والابتكار من أجل تطوير تكنولوجيات قادرة على الاستغلال الكامل لإمكانات مصادر الطاقة البحرية المتجددة في البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك الجمع بين الأنشطة البحرية المختلفة (مثل الطاقة المتجددة، وتربية الأحياء المائية، ومصايد الأسماك، والموارد الحيوية، والحفاظ على البيئة وتجديدها، والبحرية خدمات النقل والسياحة) في نفس الفضاء البحري؛

68. **يُدعو** الوزراء إلى تنفيذ العمليات البحرية لإنتاج الطاقة المتجددة من خلال اتخاذ احتياطات السلامة ومراعاة الآثار البيئية؛

69. **يُدعو** الوزراء إلى تعزيز الأطر التنظيمية ذات الصلة وتسهيل عملية الترخيص مع الحفاظ على التقييم الكافي والتشاور العام قبل تركيب البنية التحتية للطاقة البحرية المتجددة.

### فيما يتعلق بالسلامة البحرية وأمن أنشطة الاقتصاد الأزرق:

70. **إبراً** لأهمية ضمان مستوى عالٍ من السلامة والأمن البحريين في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط، من أجل حماية مواطنيها ودولها، ولتنمية اقتصاد أزرق مستدام؛

71. **يرحب** الوزراء بالدور النشط الذي يقوم به منتدى وظائف خفر السواحل المتوسطي (MedCGFF) في تعزيز التعاون الإقليمي وتعزيز فهم القضايا البحرية ذات الأهمية المشتركة والمصالح المشتركة المتعلقة بوظائف خفر السواحل عبر الحدود والقطاعات، المدنية والعسكرية على حد سواء، و **دعوة** المنتدى لتطوير أنشطة التدريب وزيادة تسهيل تبادل المعلومات والخبرة والمساعدة التقنية والتدريب وأفضل الممارسات للتصدي للأنشطة غير المشروعة في البحر؛

72. **يشير** الوزراء إلى أهمية تحسين السلامة البحرية، وفقاً لاتفاقيات المنظمة البحرية الدولية، والقدرة على منع الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان والتصدي لها، فضلاً عن التلوث الناجم عن السفن، بالتعاون وضمن الإطار القانوني المتفق عليه مع الجهات الإقليمية ذات الصلة، ومن خلال المؤسسات الإقليمية مثل المركز الإقليمي للاستجابة لحالات الطوارئ للتلوث البحري للبحر الأبيض المتوسط (REMPEC) والمبادرات، مثل مبادرة SAFEMED<sup>8</sup> التي تنفذها وكالة السلامة البحرية الأوروبية (EMSA)؛

### فيما يتعلق بالاستثمار المستدام في الاقتصاد الأزرق:

<sup>8</sup> <http://emsa.europa.eu/implementation-tasks/training-a-cooperation/safemed-iv.html>



73. **مع القلق** إزاء الوضع الحرج للبيئة البحرية في البحر الأبيض المتوسط والمستويات غير المتكافئة للتنمية الاقتصادية والوصول إلى التمويل، بما في ذلك التمويل الميسر، بين البلدان في المنطقة، سواء لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص وكذلك نقص القدرات، على وجه الخصوص في بلدان الاتحاد من أجل المتوسط النامية؛

74. **يرحب** الوزراء بالاهتمام المتزايد للمؤسسات المالية الأوروبية والدولية بالاقتصاد الأزرق المستدام، ولا سيما مشاركتهم النشطة في اجتماعات مجموعة عمل الاقتصاد الأزرق للاتحاد من أجل المتوسط، فضلاً عن الأحداث الأخرى التي تنظمها الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط والأمانة العامة؛

75. **كرر** الوزراء **دعوتهم** لأعضاء الاتحاد من أجل المتوسط لمواصلة إجراء الإصلاحات المحلية اللازمة لخلق بيئة أكثر ملاءمة للاستثمارات؛

76. **يلتزم** الوزراء بتعزيز الانتقال إلى الاقتصاد الأزرق المستدام في استراتيجيات الانتعاش الوطنية الخاصة بهم؛

77. **يدعو** الوزراء المؤسسات المالية الدولية وشركاء التنمية والجهات الفاعلة العامة والخاصة إلى إعطاء الأولوية للاستثمار في الاقتصاد الأزرق المستدام وفقاً لمبادئ تمويل الاقتصاد الأزرق المستدام<sup>9</sup> ولا سيما في المجالات التالية:

- a. الحفاظ على البيئة البحرية.
- b. الابتكار في الاقتصاد الأزرق المستدام والاقتصاد الدائري وإدارة النفايات والحد منها؛
- c. سلاسل القيمة الغذائية المستدامة من البحر - بما في ذلك مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛
- d. الطاقات البحرية المتجددة وإزالة الكربون من قطاعات الاقتصاد الأزرق؛
- e. النقل البحري المستدام بما في ذلك كفاءة الطاقة في الموانئ؛
- f. السياحة الساحلية والبحرية المستدامة، بما في ذلك حماية التراث الثقافي البحري وتثمينه؛
- g. التكيف مع تغير المناخ، ولا سيما تكييف البنية التحتية ذات الصلة والعمل ضد تآكل السواحل باستخدام الحلول القائمة على الطبيعة.

وأخيراً،

78. **يتطلع** الوزراء إلى الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة وتغير المناخ الذي سيعقد في مصر في ربيع 2021، ويدعون إلى التكامل بين الإعلانين الوزاريين وكذلك تبادل تزويد بعضهما البعض بالمعلومات؛

79. **يدعو** الوزراء مجموعة العمل المعنية بالاقتصاد الأزرق في الاتحاد من أجل المتوسط إلى مشاركة التقدم المحرز على المستويين الوطني والإقليمي في تنفيذ هذا الإعلان الوزاري، ودعوة أمانة الاتحاد من أجل المتوسط إلى تقديم تقرير إلى اجتماع كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط؛

80. **يوافق** الوزراء على عقد المؤتمر الوزاري التالي للاتحاد من أجل المتوسط بشأن الاقتصاد الأزرق بحلول عام 2025 على الأقل.

<sup>9</sup><https://www.unepfi.org/ecosystems/sustainable-blue-economy-finance/>